

حضر الاحتفال بتوزيع ٣٠٠٠ هكتار من شبكات الري ٦٠ حراثة على الجمعيات التعاونية .. وافتتح المزرعة التعاونية لتربية الدجاج اللاحم:

الرئيس: ثورة ١٤ أكتوبر انطلقت من جبال ردفان ضد المستعمر.. وهي امتداد طبيعي لثورة ٢٦ سبتمبر التي قضت على حكم الإمامة الكهنوتي على الحكومة أن تمنع استيراد المدخلات الزراعية الضارة بالإنسان والصحة والبيئة.. ويجب الاهتمام بالصناعات التي تتوفر موادها الخام في الداخل

الثروة السمكية أهم من النفط والغاز.. ولدنا مشروعان استراتيجيان في حصر موت والحديد

صنعاء/سبأ..

حضر فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس الحفل الذي أقامته وزارة الزراعة والري والاتحاد التعاوني الزراعي والذي تم فيه توزيع ثلاثة آلاف هكتار من شبكات الري و٦٠ حراثة على الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارعين وكذا افتتاح المزرعة التعاونية لتربية الدجاج اللاحم التابعة للاتحاد التعاوني الزراعي وكان في استقباله لدى وصوله المهندس حسن عمر سويد وزير الزراعة والري والأخ محمد لطف اليربوعي وزير البيئة والمياه والدكتور علي مجبور وزير الثروة السمكية والأخ محمد بشير رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي والمسؤولين في وزارة الزراعة والري والاتحاد التعاوني الزراعي وفور وصوله قام فخامة الرئيس بالافتتاح المزرعة التعاونية لتربية الدجاج اللاحم والتي تبلغ طاقتها الانتاجية ٤٠٠ ألف طير من الدجاج اللاحم وتحتوي على أربعة عتابر لتربية الدجاج اللاحم وتبلغ تكلفتها حوالي ١٠٠ مليون ريال.

وأكد الأخ الرئيس على أهمية التوسع في إقامة مزارع تربية الدواجن وانتاج البيض بما يكفل توفير هذه السلع للمواطنين بأسعار مناسبة وتحقيق الأمن الغذائي.

وفي الحفل الخطابي الذي بدأه بي من الذكر الحكيم القي فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية كلمة بمناسبة قدوم شهر رمضان الكريم والعيد الـ ٤١ لثورة ١٤ أكتوبر عبر فيها عن سعادته بحضور هذا الحفل وقال: في البداية اهنتكم بقدوم شهر رمضان المبارك والعيد الـ ٤١ لثورة الـ ١٤ من أكتوبر التي أشعلت شرارتها من جبال ردفان الأبية ضد المستعمر امتدادا لثورة الـ ٢٦ من سبتمبر عام ١٩٦٢م التي دكت عرش الإمامة ذلك النظام الكهنوتي الذي جنم على صدر شعبنا أكثر من ألف عام وقدم شعبنا في سبيل ذلك قوافل من الشهداء والجرحى والمعتوقين لينتصر لراداة هذه الأمة ولينجرح من الظلمات إلى النور.. وان الاحتفال بهذه المشاريع الزراعية والبيئية الهامة هو جزء من نور الثورة والتي لم تكن نخل هذه المنجزات الرائعة.

كانت زراعنا زراعة تقليدية بحثة لا ميكنة ولا ري ولا إرشاد زراعي ولكن بفضل العلم استطعنا ان نحقق انجازات هائلة خاصة منذ عام ١٩٨٤م عندما اصدرنا توجيهات للحكومة بمنع استيراد الفاكهة وكذلك بقية المدخلات الزراعية من الخارج وبالفعل أثبتت صحة كبيرة ضد القرار ولكن بعد عام ونصف او عامين بدأنا نجني الثمار على الصعيد الداخلي وحققتنا اكتفاء ذاتيا في السوق المحلية من الفواكه والخضروات وكان استيرادنا من الفواكه فيما كان يسمى بالشرق الشمالي بحوالي مائة وخمسة ملايين دولار.

وأضاف: وهذا القرار اعتقد انه كان قرارا حكما والقرارات الهامة تحتاج الى شجاعة القائد والوزير ولا يمكن ان يراوح الإنسان خطوة للامام وخطوتين للوراء فاذا توفرت الإرادة ينبغي ان يتوكل المرء على الله .. فالقرار كان صائبا وممتازا ونجني ثماره الآن حيث لدينا حاليا فائض من الخضر والفاكهة يتم تصديره لدول الجوار وبدانا نصدر من الثروة السمكية التي لا تنضب وهي ثروة أهم من النفط والغاز ولدينا حاليا مشروع استراتيجي هام في المنطقة الشرقية في محافظة حضرموت وكذلك في الحديدة يمكن تحقيق من خلالها نتائج مفيدة للاقتصاد الوطني ربما أكثر من عائدات النفط ونأمل ان تولي الحكومة هذه المشاريع كل الاهتمام بإنشاء المصانع



الصغيرة بدلا من استيراد المواد الخام من الخارج مثل العصائر وغيرها. نحن مثلا نغطي السوق من المناجو والباباي ونصدرهما ولكن عندما يتوفر فائض في الاسواق ماذا الانتشاء مصانع التعبئة وهي مصانع لا تكلف الكثير حيث تبلغ تكلفة المصنع من (٢٠٠-٣٠٠) الف دولار. ايضا مصنع شبكات الري لا يحتاج سوى مليوني دولار وقد وجهت صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي ان ينشئ هذا المصنع ليكون بديلا لاستيراد شبكات الري من الخارج وحتى يوفرها للمزارعين والجمعيات الزراعية بأسعار ممتازة وكلما ساعدنا المزارع سوف يزيد من عملية الانتاج والتسويق المحلي والخارجي لمنتجاته. كذلك الفواكه لدينا فواكه يتم انتاجها على مدار السنة ولكن التجار في القطاع الخاص والمستثمرين وبدلا من الاستثمار هنا او هناك عليهم ان يستثمروا في الداخل فاذا كنا نرحب بالمستثمر الاجنبي وصاحب البلد يرحل منا فما هي المشكلة الامن مستحب والتسهيلات موجودة والوضع جيد وكنا نعزهم ايام التشطير والزوايع التي كانت تحدث هنا او هناك لكن الآن ليس لديهم أي مسير الا الرخص وراء المال وسحب الدولارات للخارج فلماذا لا ياتي هؤلاء لإقامة مصانع في الداخل من أجل تشجيع الزراعة المحلية سواء مصنع للباباي او مصنع للعصائر ذات الخامات المحلية أو إقامة شراكة مع شركة من بلاروسيا أو غيرها من أجل صناعة الحراثة من أجل تشغيل الأيدي العاملة بدلا من استيراد تلك الحراثة من الخارج وبتكلفة مرتفعة.

والذين بنوا العمارات في أماكن أخرى يقومون ببنائها داخل الوطن ويقول لهم تحملوا مسئوليتكم تجاه الاقتصاد الوطني وبدلا من أن يهربوا ويجلسوا

وقال الأخ الرئيس: لقد كانت مياه الأمطار والوديان وحتى العام ١٩٨٤م تذهب للبحر واستطعنا ان ننجز الكثير من المشاريع الاستراتيجية لحفظ المياه في سردود ومور وسهام وزيد ورماع وكثير من الوديان والان لدينا مشاريع في وادي حرض ووادي حجر.

لقد تم تبني سياسة جيدة استطعنا من خلالها من حجز مياه الأمطار وتحققت نتائج ممتازة على صعيد التنمية الزراعية وهي لم تتحقق بمجرد الخطاب السياسي ولكن بالعمل المسابر وباستخدام المكنة والان اليمين تعتبر من اوائل الدول في المنطقة في استخدام المكنة الزراعية وعلى وزارة الزراعة والري ان تواصل جهودها في توعية المزارعين حول الأضرار التي تلحقها المدخلات الزراعية التي تلحق الضرر بالصحة والبيئة والأرض والإنسان وعلى الحكومة والأجهزة الأمنية ان يتحملوا مسئوليتهم في منع دخول تلك المدخلات إلى الجمهورية.

وكرر الأخ الرئيس في ختام كلمته التهاني لإناء شعبنا بمناسبة قدوم شهر رمضان المبارك والعيد الـ ٤١ لثورة الـ ١٤ من أكتوبر متمنيا للجميع التوفيق والنجاح ولما فيه خدمة الوطن.

وكان الأخ حسن عمر سويد وزير الزراعة والري قد القى كلمة رحب فيها بفخامة الأخ الرئيس لحضوره حفل تشييد يوم التعاون الزراعي وتوزيع شبكات الري والتي يتزامن مع احتفالات شعبنا بالعيد الـ ٤١ لثورة الـ ١٤ من أكتوبر. مشيرا إلى الجهود المبذولة لمواجهة شحة المياه من خلال التوسع في إنشاء السدود والحواجز المائية والكرفانات تنفيذ لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس بالإضافة إلى دعمه لتعميم أنظمة الري الحديثة بما من شأنه توفير نسبة عالية من المياه الفاعدة أثناء الري التقليدي.

وأكد ان حرص فخامة الأخ الرئيس على حضور هذا الاحتفال يأتي في إطار اهتمامه بالقطاع الزراعي الهام الذي يعمل به ٦٥٪ من الأيادي العاملة. مشيرا إلى انه تم إنشاء مشروع تطوير الري الذي يباشر عمله في كل من تهامة ومحافظتي لحج وأبين في مرحلته الأولى فيما ستشمل المرحلة الثانية كل وديان اليمن ومشروع الحفاظ



على الأراضي والمياه الجوفية والذي يعمل في ١٥ محافظة. وأوضح سويد ان الوزارة تسعى حاليا إلى ايجاد مشروع الزراعة المطرية للتوسع في زراعة اصناف انتاجا عاليا وتشجيع الطرق التقليدية للزراعة المطرية وتنمية الخبرات المكتسبة لدى المزارعين.

وأشار إلى ان شبكات الري التي يبذل فخامة الرئيس توزيعها اليوم ستغطي مساحة ٣ آلاف هكتار إضافة إلى ٧٥٠ هكتارا في أكثر من ١٧ محافظة تم تغطيتها خلال العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م وتوزيع ٨٠ الف قصبية لتغطي ٢٠ الف فدان في تهامة، أبين، ولحج لمزارعي القطن لافتحا إلى انه سيتم توزيع ٦٠ حراثة بتوابعها بحيث يصل إجمالي الحراثة التي تم توزيعها هذا العام والعام الماضي على الجمعيات التعاونية

افتتح مبنى الاتحاد التعاوني الزراعي

رئيس مجلس الشورى يؤكد على أهمية الاستفادة من المنتجات الفائضة بتصديرها إلى الخارج

صنعاء/سبأ

افتتح الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى أمس مبنى الاتحاد التعاوني الزراعي بصنعاء البالغة تكلفته مائة مليون ريال بتمويل مشترك من صندوق تشجيع الانتاج الزراعي اولاد الإنسان اليمني بالزراعة. وأبداه في بناء المدرجات الزراعية.

وشدد الأخ عبد العزيز عبد الغني على أهمية الاستثمار في المجال الزراعي وفي كافة العمليات المرتبطة بهذا القطاع لما من شأنه الاستفادة من المنتجات الزراعية التي تفيض عن حاجة السوق المحلية وتزيد من التسويق الى الخارج.

بعد ذلك قام الأخ ورئيس مجلس الشورى بزيارة للإدارة العامة للإرشاد والإعلام الزراعي، حيث طاف بالعرض الخاص بالبحوث الزراعية والوحدات الفنية في المركز الوطني للإعلام والأرشاد الزراعي. واطلع على سير العمل في انتاج البرامج الزراعية المختلفة. مشيدا بجهود العاملين في هذا المجال الهام.

وكان رئيس مجلس الشورى أشار في تصريح لوسائل الإعلام عقب افتتاحه المبنى الجديد للاتحاد التعاوني الزراعي إلى أن هذا الافتتاح يأتي في إطار احتفالات بلادنا بالعيد الـ ٤١ لثورة الـ ١٤ من أكتوبر التي تعتبر امتدادا لثورة ٢٦ سبتمبر.

وقال ان الاحتفال بهذه المناسبة هذا العام يأتي وقد تحققت العديد من المنجزات في ظل قيادة فخامة الأخ الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية. منوها بالاهتمام الذي يبديه فخامته بالزراعة والثروة السمكية كما هي اهتماماته بقية القطاعات الاقتصادية، وحرص فخامته على إدخال تقنيات الري الحديثة وتشجيع رؤوس الأموال اليمينية للاستثمار في القطاع الزراعي. وتوجيهاته المستمرة القاضية بمنع استيراد المبيدات التي تضر بالزراعة والمستهلك.

واعتبر تزامن هذا الافتتاح بتوزيع عدد من الحراثة وأنابيب الري على المزارعين بعكس صورة مشرفة للتطور المستمر الذي تعيشه الحركة الزراعية في بلادنا.

واختتم تصريحه برفع التهنية إلى فخامة الأخ الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية وإلى كافة أبناء الشعب اليمني بمناسبة أعياد الثورة اليمنية و قدوم شهر رمضان المبارك.

اجتماعا بمبنى الاتحاد ضم الأخوة حسن عمر سويد وزير الزراعة والري، والدكتور محمد لطف اليربوعي وزير المياه والبيئة، والدكتور علي محمد مجبور وزير الثروة السمكية، ومحمد محمد بشير رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي وعدد من المسؤولين وأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد.

وفي الاجتماع القى الأخ رئيس مجلس الشورى كلمة أكد فيها أهمية الزراعة والثروة السمكية باعتبارهما أساس الاقتصاد الوطني وتوسوعان قطاعا واسعا من سكان البلاد ولا يمكن الاستفادة عنهما. مشيرا إلى توجيهات فخامة الأخ الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية بشأن الاهتمام بالزراعة وتشجيع العاملين فيها وإلى توجيهاته الصائفة القاضية بالاستغناء عن استيراد الفواكه والخضار في العام ١٩٨٤م. منوها في هذا الصدد بما تم تحقيقه منذ ذلك العام من توسع في حجم الانتاج الزراعي من الخضار والفواكه وتوفير العملة الصعبة التي كانت تستنفذ لاستيراد هذه المنتجات بل ان اليمن اصحت الان تحصل على العملة الصعبة مقابل تصدير المنتجات الزراعية والسمكية.

وأكد رئيس مجلس الشورى على أهمية العناية بالموارد المائية وقال ان المياه ثروة حيوية وينبغي على الجميع ترشيدها واستخدامها بطرق سليمة. خاصة في المجال الزراعي باستخدام طرق الري الحديثة. معتبرا ان ما اتخذ في هذا الاتجاه اجراء مهم من شأنه ان يوفر بحسب الدراسات ٥٠ في المائة من المياه التي تنتجر بسبب اعتماد طرق الري بالغمر.

وظرف رئيس مجلس الشورى إلى ما أحدثه الحفر العشوائي للآبار والري بالطرق التقليدية من إهدار للثروة المائية نجم عنه جفاف الغيول في صنعاء وغيرها من المناطق. لكنه اعتبر ان هناك متسعا من الوقت للحرص على ما تبقى من الموارد المائية التي تكونت على مدى مئات السنين من خلال إظهار قدر من

الاعلان عن برامج هيكلية لتحويل خدمات بنك التسليف الزراعي الى المصرف الشامل

صنعاء/سبأ

المضواحي في ختام دورة تدريبية لموظفي البنك الزراعي أن البنك يستعد لتنفيذ خطة برامج هيكلية واسعة للتحويل لخدمات البنك القطاعية إلى خدمات نظام البنك المصرفي الشامل، وقال نائب المدير العام المساعد أحمد المضواحي ان البنك سيتنطلق في تحولاته الجديدة اعتمادا على استراتيجياته البشرية والتقنية التي تؤهله لتقديم خدمات مصرفية منافسة في السوق المصرفي اليمني، وذكر

حصاد المياه منذ العام ٢٠٠٢م حيث تم انجاز أكثر من ١٠٥ مشاريع ويجري العمل حاليا في ٦٤ مشروعا فيما يصل عدد المشاريع الموافق عليها ١٤٨ مشروعا والمشاريع قيد الدراسة ١٠٩٩ مشروعا.

فيما أشار الأخ محمد محمد بشير رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي إلى انه من حسن الطالع ان يتزامن الاحتفال بيوم التعاون الزراعي ومرور عشرين عاما على قرار منع استيراد الفواكه والخضار من الخارج مع احتفالات جماهير شعبنا باعياد الثورة اليمنية الخالدة. مستعرضا دور الاتحاد في دعم القطاع الزراعي من خلال الاسهام في تنفيذ ٤١ مشروعا ما بين سدود صغيرة وحواجز وقنوات ري منفذة من قبل الجمعيات التعاونية بالجهد الشعبي بتكلفة ٦٠٠ مليون ريال بالإضافة إلى المساهمة في تنفيذ العديد من السدود والمنشآت المائية بتكلفة مليارين و٣٨٠ مليون ريال موزعة على تسع محافظات إلى جانب ما تنفذه وزارة الزراعة وتنفيذ العديد من المشاريع الإروائية الحديثة على مساحة ٧٨٨٤ هكتارا بتكلفة مليار و١٣٧ مليون ريال موزعة على ١٤ محافظة مدعومة بما يزيد عن ٣٠ في المائة كسما انجز الاتحاد دراسات فنية واقتصادية لخمسين مشروعا اروائيا.

وأضاف بشير انه تم توفير ٦٠٠ حراثة مع توابعها وزعت على الجمعيات في مختلف المحافظات بتكلفة ٨٤٠ مليون و٧١١ الف ريال وتوفير البات ومعدات زراعية ومدخلات اسمدة بقيمة مليار و٥٥٠ مليون ريال ويجري العمل على إقامة ست ورش ثابتة ومتنقلة لصيانة الآلات والمعدات الزراعية بالإضافة إلى مصنع للأسمدة. كما تم تنفيذ ١٣ مشروعا للتسويق والتصدير بتكلفة مليار و٣٤١ مليون ريال ويجري الان انجاز ٦ مشاريع أخرى بتكلفة ٥٢٩ مليون ريال.

وقد قام الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى وبالمناسبة عن فخامة الأخ رئيس الجمهورية بتوزيع انابيب شبكة الري والتي تغطي حوالي ٣٠٠٠ هكتار وبتكلفة تبلغ مائتي مليون ريال وستفيد منها المزارعون والجمعيات التعاونية الزراعية في جميع المحافظات.

بالإضافة إلى توزيع الحراثة والتي يبلغ عددها ستون حراثة وبتكلفة مائتي مليون ريال ويبلغ عدد الجمعيات التعاونية المستفيدة منها حوالي خمسين جمعية.

حضر الاحتفال عدد من الأخوة الوزراء وأعضاء مجلسي النواب والشورى والقادة التعاونية والزراعية وعدد من المسؤولين والمزارعين.

المصرفية التجارية المعتمدة لدى القطاع المصرفي اليمني، وكان أكثر من أربعين عاملا محاسبيا في المركز الرئيسي والفروع بداوا الاثنين الماضي دورة تدريبية مكثفة نظمتها معهد محافظات الجمهورية في إطار برنامج إعادة هيكلة البنك الزراعي الذي تنتهه الحكومة في خطتها السنوية الحالية التي تستهدف إعادة تأهيل البنوك اليمينية الحكومية المختلفة.